الأمم المتحدة S/PV.6054

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٥٤**

الجمعة، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يوريكا	(كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد غرولز
	بنما	السيد آرياس
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد زهو زهي
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/781)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-66223 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/781)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (السودان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألان لو روي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لو روي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة سوزانا مالكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة مالكورا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الوارد في الوثيقة S/2008/781.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد ألان لو روي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة سوزانا مالكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني. أعطي الكلمة الآن للسيد لو روي.

السيد لو روي (تكلم بالفرنسية): يهدف تقرير الأمين العام (S/2008/781) المعروض على المجلس، إلى تقديم صورة شاملة عن الحالة في دارفور خلال فترة الـ ٦٠ يوما الماضية. ولذلك سأقتصر في إحاطتي الإعلامية اليوم على التطورات التي تمس الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، ووضع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية)، والتطور المحرز في العملية السياسية. وبعد ذلك، ستلقي السيدة مالكورا، وكيل الأمين العام، الضوء على بعض المسائل الأساسية المتعلقة بنشر العملية المختلطة وبعض التحديات الكبرى التي ما زلنا نواجهها في هذا المجال.

لقد مضت سنة تقريبا منذ نقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويتيح هذا المعلم فرصة للتأمل في الجهود المبذولة حتى اليوم لحل النزاع في دارفور.

ومع أنه قد أحرز بعض التقدم في مجالات مختلفة خلال السنة الماضية، إلا أن التقدم كان بطيئا جدا من حيث إحداث تحسينات حقيقية بالنسبة للمواطنين العاديين في دارفور، وغير كاف لحل الأزمة في دارفور. وبينما يدخل الصراع عامه السادس، ما زال أكثر من ٢,٥ مليون نسمة يعيشون في مخيمات النازحين، معتمدين كليا على المساعدات الإنسانية. ولم تتحسن الحالة. فخلال الأشهر الستة الماضية، نزح حوالي ١٠٠ ٠٠٠ نسمة إضافيين داخليا.

وكما سمع أعضاء المجلس من وكيل الأمين العام جون هولمز مؤخرا، ما زال مجتمع العمل الإنساني يصارع مسائل تتعلق بالأمن والوصول إلى المساعدات الإنسانية، على أمل أن تتحسن الحالة خلال السنة المقبلة. ومن دواعي القلق العميق أن تظل الحالة الأمنية، سنة بعد أخرى، متقلبة ولا يمكن التكهن بها. ولم يشذ الشهران المنصرمان عن ذلك. فقد تكثفت الهجمات على العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني، إضافة إلى العنف بين القبائل والاشتباكات بين الحكومة والحركات المسلحة.

وفي سنتها الأولى من العمل، فقدت العملية المختلطة ٢١ موظفا. ومؤخرا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قتل جندي من العملية وجرح آخر خلال هجوم بينما كانا يحرسان نقطة مائية بالقرب من مخيم كساب شمال دارفور. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، جرح جندي آخر من العملية خلال كمين لإحدى قوافلها أثناء سيرها على طريق الجنينة.

وخلال السنة الماضية، أدى القتال العرقي إلى سقوط العديد من الأرواح أيضا. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده، وقعت سبعة اشتباكات قبلية مسلحة متفرقة، وأدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٤١ رجلا وعددا من الأطفال، وجرح العديد غيرهم. وتعرضت عدة نساء للاغتصاب خلال الاشتباكات. كما أحرقت عدة قطع من الأراضي المزروعة وسرقت المواشي. وهذا الأسبوع المنصرم تحديدا، أدت الاشتباكات العرقية في جنوب دارفور إلى مقتل ٧٥ شخصا آخرين، بما في ذلك أعضاء من الشرطة السودانية كانوا يحاولون التدخل.

وعلى الرغم من الإعلان الأحادي لحكومة السودان بوقف إطلاق النار في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، استمر القصف الجوي والاشتباكات المسلحة بين الحكومة والحركات المتمردة. وبشكل خاص، خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت العملية معلومات غير مؤكدة عن حوادث عسكرية كبيرة في مواقع متعددة من دارفور. وكانت خمسة من هذه الحوادث تتعلق بقصف جوي.

وقامت العملية المختلطة بإرسال دوريات للتحقق من هذه التقارير. وفي جنوب دارفور، وجدت العملية أدلة مرئية على الهجمات الجوية، بما في ذلك أربعة حفر أحدثتها قنابل وذخائر غير منفجرة قرب قرية أبو ضنقال جنوب دارفور. وقد أرسلت العملية دورية تحقق أخرى إلى أبو شوك في شمال دارفور، ولكنها أوقفت مرتين من قبل نقاط تفتيش حكومية ولم يسمح لها بالتقدم إلى الموقع. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، سمح لدورية تابعة للعملية بالوصول إلى المنطقة فعاينت ست حفر ناتجة عن عمليات قصف جوي في قرية كُربية، وتقع على مسافة ٩٠ كيلومترا شمال غربي كتم.

وقد بررت حكومة السودان القصف في أبو شوك بالحاجة إلى تطهير الطريق من العصابات لكي تتمكن قوافل القوات المسلحة السودانية من المرور بسلام. إلا أن الأمم المتحدة أكدت للحكومة أنه لا يمكن القبول بتلك الحجة

للقيام بعمليات القصف الجوي تلك بأي حال من الأحوال وأنه ينبغي للحكومة احترام التزامها بوقف العمليات القتالية.

ولم يقتصر العنف بين الأطراف على القصف الجوي. وكانت للمتمردين ردود كثيرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، استهدفت السلطات الحكومية من قبل المجموعات المسلحة. واستمرت الاشتباكات لعدة أيام بين قوات الحكومة وفصيل عبد الواحد من جيش تحرير السودان في تشرين الثاني/نوفمبر بالقرب من كتم شمال دارفور.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي جو من العنف المتواصل، وفي هذا المناخ المعقد للعمل، تحاول العملية المختلطة تنفيذ ولايتها حتى أثناء مواصلة انتشارها. وخلال السنة الماضية، ازداد تواتر دوريات البعثة بشكل كبير، وذلك بهدف تيسير وصول المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية للقوافل، ولكن أيضا كإجراء لبناء الثقة والتحقيق في الحوادث الأمنية. ورحب سكان مخيم كلمة بوجود شرطة العملية على مدار الساعة في المخيم، مما عزز العلاقة بين العملية والمجتمع الإنساني والأشخاص المشردين داخليا. وتم تقديم العديد من الطلبات للعملية بتكرار هذه المبادرة في المخيمات الأخرى، ولكن الموارد المحدودة حتى الآن، وخاصة في غياب المزيد من وحدات الشرطة المشكلة، يعرقل عمل البعثة.

وفي وقت مبكر من هذا الشهر، قامت العملية بدور محوري في تفادي وقوع أزمة كبرى إثر اشتباكات وقعت بين الرُحَّل والنازحين في مخيم حصاحيصا، غرب دارفور، قرب بلدة زالنجي. وقد تدخلت العملية لدى قيادة المخيم والشيوخ المحليين لتهدئة الوضع. وأرسلت القوات إلى المنطقة لاحقا لمنع المزيد من التصعيد، ومن خلال التنسيق مع ضابط الاتصال مع الحكومة، نشرت قوات حكومية لإعادة النظام في المخيم. وعملت قوات العملية – عناصر الشرطة والمدنيين – مع المجتمع المحلي وموظفي الحكومة المحلية للتفاوض حول تسوية ولكفالة حل سريع للنزاع.

وبازدياد أعدادها وقدراتها، ستكون البعثة قادرة على القيام بالكثير من ذلك العمل الجيد. وسنحتاج إلى تعاون الحكومة المستمر والدعم الدولي المستدام للتوصل إلى هذا الهدف. وفي هذا السياق، سنواصل العمل مع الدول الأعضاء لملء الفجوات الأساسية في تشكيلة قوات البعثة. وكما يدرك أعضاء المجلس تماما، فإننا نطلب منذ ما يزيد على عام تعهدات بوحدة للسوقيات متعددة الأغراض ووحدة نقل متوسطة ووحدة نقل ثقيل ووحدة استطلاع جوي ومروحيات تكتيكية خفيفة و ١٨ مروحية متوسطة للأغراض العامة. ولا تزال التعهدات بهذه الموارد عالقة. وأكرر ندائي إلى أعضاء المجلس بحث البلدان المساهمة بالقوات والشرطة على تقديم تلك الإمكانيات دون مزيد تأخير.

وانتشار العملية لتصل إلى قوتها المأذون بها أثناء سعيها للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بولايتها كان دائما يمثل أولوية بالنسبة لنا، ولا يزال كذلك. وقد قطع التعاون مع حكومة السودان مؤخرا بشأن تسهيل نشر العملية شوطا طويلا استكمالا لجهودنا. وستقدم وكيل الأمين العام مالكورا تفاصيل إضافية عن هذه المسألة.

وكما أكدنا في مرات عديدة في السابق، فإن البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، حتى لو انتشرت انتشارا كاملا وبكامل القدرات، لن تتمكن وحدها من إحلال السلام في دارفور. ولا يمكن وضع حد للصراع إلا من خلال تسوية سياسية بين الأطراف. وبالتالي، من دواعي الأسف العميق أن تمر سنة أخرى، بينما تستمر الأطراف في شن العمليات العسكرية بدلا من أن تكرس نفسها تماما للمفاوضات السياسية.

إن منبر أهل السودان المتعدد الأحزاب، الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر، قد اتخذ خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي المناقشة التي جرت على المستوى الوطني، أحرز تقدم في المناقشات على المستوى الوطني بشأن المسائل التي تأتي في مقدمة شواغل أبناء دارفور، وهي نزع سلاح الميليشيات، والتعويض، ووضع دارفور كمنطقة، والتمثيل السياسي، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وتعهدت الحكومة بأن تكون توصيات المنبر أساسا للمناقشة ولحوار مباشر مع الحركات المسلحة نحو تسوية سياسية نهائية. ولكي يحقق منبر أهل السودان تغييرا إيجابيا، من الأهمية بمكان أن تتخذ إجراءات سريعة لتنفيذ توصياته. وبطبيعة الحال، فإن انتهاكات وقف إطلاق النار، الذي أعلنه الرئيس البشير بشكل أحادي في ختام اجتماعات المنبر، لم تساعد على تعزيز مناخ الثقة بين الأطراف.

وقد ظل كبير الوسطاء المشترك، جبريل باسولي، يعمل بتعاون وثيق مع الأطراف خلال الأشهر القليلة الماضية لحثهم على وقف العمليات القتالية، واتخاذ خطوات لإظهار رغبتهم الجدية في التسويات، والدخول في حوار مجد بشأن مستقبل دارفور. وهو يواصل العمل مع الحكومة والحركات في محاولة لاعتماد اتفاق إطاري يتضمن وقف الأعمال القتالية ويحدد الطرائق والمواضيع المحددة لمفاوضات مباشرة.

وبمساعدة حكومة قطر وآخرين من أصحاب المصلحة، أحرز بعض التقدم خلال الشهر الماضي من خلال بدء تلك المناقشات في الدوحة. وما زال هناك العديد من المسائل لم يبت فيها، وظل السيد باسولي يعمل بنشاط على تقريب المواقف بين الأطراف. وخلال التفاعل مع الحركات المسلحة، دأب السيد باسولي على حث المجموعات على إيجاد حل لمسألة مشاركتها وتمثيلها في محادثات السلام في المستقبل. وينبغي الآن دعوة المتمردين إلى حسم هذه المسائل بسرعة. ويقع عليهم واجب كبير بأن يفعلوا كل ما في استطاعتهم من أجل بدء محادثات مجدية.

إن طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في ١٤ تموز/يوليه، إصدار مذكرة اعتقال ضد الرئيس البشير ربما يكون له تأثير على السلم والأمن في دارفور. وقد وصلتنا حتى الآن إشارات مختلطة من الحكومة بهذا الشأن. فمن ناحية، تلقينا تأكيدات بأنه لن يكون هناك تأثير على البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعلى بعثة الأمم المتحدة في السودان إذا وافقت المحكمة الجنائية الدولية على طلب إصدار مذكرة اعتقال ضد الرئيس. ولكن بعض التصريحات العلنية لمسؤولين في الحكومة ناقضت هذا الموقف.

وعمل بعثاتنا لحفظ السلام وعملنا الإنساني والإنمائي في السودان سيستمر بطريقة موضوعية وبتعاون وحسن نية مع كل الشركاء من أجل النهوض بهدف إحلال السلام والاستقرار في البلد. ونحن على ثقة من أن الحكومة ستستمر في الوفاء بالتزاماتها بالعمل من أجل السلام في دارفور وفي التعاون مع جهود الأمم المتحدة لبلوغ تلك الغاية.

وفي هذه الأثناء، فإن الأولويات من منظورنا واضحة: يجب أن يتوقف العنف، ويجب أن تلتزم الأطراف بالحوار، ويجب أن تلقى جهود وساطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كل الدعم اللازم. وفيما يتعلق بحفظ السلام، لا بد من مضاعفة الجهود مع البلدان المساهمة بقوات للإسراع في النشر. وفضلا عن ذلك، يجب أن نستفيد إلى أقصى حد ممكن من وجود وحدات البعثة المختلطة التي نشرت حتى الآن في مجالات حماية المدنيين وتيسير المساعدة الإنسانية.

وفي الوقت ذاته، تقع المسؤولية الأساسية لإحراز تقدم حقيقي على عاتق الأطراف. فحكومة السودان وحركات التمرد المسلحة هي التي يجب أن توقف الأعمال

العدائية وأن تتفق على الحوار برعاية كبير الوسطاء، السيد باسولي. والحكومة هي التي يجب أن تتخذ إجراءات ملموسة لإثبات جديتها فيما يتعلق بنتائج منبر أهل السودان ووقف إطلاق النار المرتبط به. وفضلا عن ذلك، من الأهمية بمكان للاستقرار الإقليمي والسلام الدائم في دارفور أن تنفذ حكومتا تشاد والسودان اتفاق داكار.

وقبل عام، حذر سلفي من أنه كلما طال بقاء هذه المسألة بدون حل، تعاظمت مخاطر فشل البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تنفيذ الولاية الموكلة إليها من المجلس. ويحدوني الأمل في أنني بعد عام من الآن سأتمكن من الحضور إلى هذه القاعة وفي جعبتي أنباء أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة سوزانا مالكورا.

السيدة مالكورا (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أكون هنا اليوم لأقدم للمجلس نظرة عامة مفصلة عن جهودنا مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومع حكومة السودان من أجل الإسراع في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ويقدم التقرير المعروض على المجلس (S/2008/781) صورة كاملة عن حالة جهود الانتشار، والتحديات التي تمكنا من التغلب عليها منذ المرة الأخيرة التي قدمت فيها إحاطة إعلامية للمجلس، والعقبات التي يجب أن نتغلب عليها من أجل بلوغ جميع أهدافنا. وحيث أن أعضاء المجلس لم يتلقوا التقرير إلا يوم أمس، سوف أغتنم الفرصة لتقديم موجز للنقاط الرئيسية والمعلومات المستجدة عن جهودنا منذ الانتهاء من إعداد التقرير.

وكما يشير التقرير، يسعدني أن أبلغ أعضاء المجلس أننا خلال الفترة المتبقية التي تقل عن أسبوعين فإننا نتجه إلى تحقيق هدف نشر ٦٠ في المائة من أفراد البعثة النظاميين بحلول نهاية العام. وقد تحقق هذا الهدف نتيجة لجهودنا لتسريع نقل المعدات إلى دارفور، وتعزيز القدرات الهندسية، وتحسين التعاون مع حكومة السودان. ومع أن الطريق ما زال طويلا إلى تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في النشر الكامل للعملية المختلطة، فإنني أود أن أتوقف لحظة للإشادة بالبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، التي عملت معنا بجهد جهيد من أجل بلوغ الهدف الأولي، وبزملائنا في العملية المختلطة الذين كرسوا جهودهم بلا كلل لبلوغ هذا الهدف الصعب.

وكما ورد في تقرير الأمين العام بالتفصيل، اتخذت إدارة السلامة والأمن والبعثة المختلطة تدابير خاصة لتسريع معدل وصول معدات الوحدات إلى وجهتها النهائية. كما ساعد تحسن حالة الطرق بعد انتهاء موسم هطول الأمطار، وتعزيز قدرات النقل البري، والنقل على السكك الحديدية، والقدرات الجوية الإضافية، على التخلص من التكدس الذي حدث في الأُبيِّض.

وتعمل البعثة على تحسين قدراتها الهندسية، بما في ذلك، من خلال النشر المعجل للمهندسين العسكريين، والشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع وتوظيف مقاولين محليين. ونتيجة لذلك، من المقرر أن يكتمل العمل الهندسي في المخيم الكبير في نيالا بنهاية عام ٢٠٠٨، وسينتهي العمل في المخيمين الكبيرين في الفاشر والجنينة في آخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وسيؤدي ذلك إلى تحسن كبير في قدرة البعثة على استقبال وإيواء الأفراد. وفضلا عن ذلك، فمع أن موارد البعثة محدودة، إلا أنها تمكنت من زيادة احتياطيها من الإمدادات الأساسية زيادة كبيرة، بما في ذلك وجبات الإعاشة والماء، لكي نؤمن استعدادنا للعمل في بيئة المرحلة الأمنية من الفئة الرابعة.

وكان مكملا لتحسين نقل المعدات والعمل الهندسي تحقيق مستويات جيدة من التعاون مع الحكومة السودانية فيما يتعلق بالانتشار. وقد سافرتُ إلى الخرطوم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر لعقد الاجتماع الثاني للجنة الثلاثية، وخلال الاجتماع، أكد لنا المسؤولون في الحكومة أن كل جهد ممكن سيبذل لتيسير نشر البعثة المختلطة. وقد لوحظ إحراز تقدم بشأن كل المواضيع التي أثيرت في الاجتماع الثلاثي الأول في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، واتفقنا على أن مواصلة التعاون بهذا الشكل سيكون ضروريا لنشر البعثة المختلطة. وسوف نجتمع مرة أخرى في أوائل عام ٢٠٠٩ في أديس أبابا لمواصلة المتابعة.

إننا نقوم بنقل المعدات بسرعة أكبر، ونستعد لاستقبال القوات بكفاءة أفضل ونعمل مع الحكومة بشأن مسائل الانتشار بمزيد من الفعالية. هذه كلها تطورات إيجابية، لكن لا بد لي أن أشدد على أننا نحرز هذه الإنجازات في بيئة أمنية متقلبة. وذكرت آنفا أن استمرار انعدام الأمن قد اضطر الأمين العام إلى إعلان دارفور منطقة أمنية من الفئة الرابعة. ويحتم علينا الأثر الفعلي لهذا الإعلان ضمان أن تتمكن بعثتنا من العمل حتى إذا تدهور الوضع، وعلينا، طبعا، أن نتخذ كل التدابير لضمان سلامة موظفينا. وأحد النتائج الملموسة لهذا الوضع الأمني من الفئة الرابعة أننا اضطررنا إلى تأجيل نشر حوالي ٢٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة غير المسلحين في دارفور إلى أن نتمكن من وضع جميع الترتيبات لسلامتهم العامة. وفي الظروف العادية، يمكن نشر أفراد الشرطة هؤلاء وهم على أهبة الاستعداد في عواصمهم للقيام بذلك. لكن، نظرا للوضع الأمني السائد في دارفور اليوم، لن يتمكنوا من القيام بعملهم إلى أن يأخذ أدنى عدد من وحدات الشرطة المشكلة الإضافية مواقعه، لأن هذه الوحدات المسلحة تقدم الدعم التنفيذي المباشر لقوات شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك تأمين بيئة عملها. هذا مجرد واحد من التحديات العديدة الأخرى، التي نواجهها، لكنني أسترعي انتباهكم، لأننا إذا لم نحقق ١ في المائة من هدف الـ ٦٠ في المائة، سيكون سبب ذلك تأجيل نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة مؤقتا إلى أن يتوفر لنا مزيج من تحسن الحالة الأمنية ونشر المزيد من وحدات الشرطة المشكلة الإضافية في الميدان.

وبما أنه لم يتبق سوى أيام على الموعد المحدد بنهاية هذا العام، فإننا نعمل جاهدين لتحقيق أفضل النتائج من نشر الوحدات خلال عام ٢٠٠٩. وكما يدرك المجلس، فقد حددنا لأنفسنا مهلة زمنية لتحقيق ٨٠ في المائة من نشر الوحدات بنهاية آذار/مارس، والتحديات التي تواجهنا لتحقيق هذا الهدف معروفة للجميع. وسوف نبني على الجهود التي بذلناها ونزيد من تعزيز التدابير المحددة التي وضعناها لنقل المعدات وإعداد المواقع بشكل أكثر فعالية. وبالطبع، سنتحلى أيضا بالشفافية الكاملة مع المجلس بخصوص ما نحرزه من تقدم. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إن استعداد البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بالشرطة لنشر القوات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة الإضافية سيكون عاملا هاما بصورة خاصة في جهودنا الجماعية كي تبلغ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أخيرا قوامها المأذون به.

ولأن المواعيد المحددة المطلوبة لتنظيم هذه التحركات الاستراتيجية وتنفيذها ثابتة ولا يمكن اختزالها، من الضروري لنا أن تقوم البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بالشرطة بمجموعة التحضيرات اللازمة قبل عملية النشر بأسرع ما يمكن. وقبل يومين، اجتمعنا بممثلي تلك البلدان للتأكيد على هذه النقطة. وهذه ليست مهمة هينة ونحن نضع عبئا ثقيلا على البلدان المساهمة بقوات عسكرية أو شرطة. فالمعدات والقدرات المطلوبة للعمل في دارفور كبيرة والبيئة تتطلب الكثير. ولذلك يتعين عليها أن تكون دقيقة في

تحضيراتها لضمان أن تكون الوحدات التي سيتم نشرها على استعداد لمواجهة التحديات الضخمة المتصلة بالانتشار في دارفور.

وما زالت أولى أولوياتنا هي النشر الكامل للعملية المختلطة والسعي إلى تحقيق السلام في دارفور. ونتطلع إلى استمرار التعاون من الحكومة في هذا الشأن، وسأحتاج إلى الدعم الدائم من هذا المجلس وإلى التعاون المستمر من البلدان المساهمة بقوات عسكرية – وشرطة والبلدان الشريكة ونحن نعمل معا لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، لا بد في المستهل أن نهنئكم على ترؤسكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، وهو فخر أيضا لبلادكم الصديقة. كما أود أن أشكر السيد لي روي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة سوزان مالكورا، وكيل الأمين العام لإدارة الدعم الميداني، على إحاطتيهما الإعلاميتين المقدمتين في افتتاح المداولات في هذا المجلس بشأن العملية المختلطة في دارفور.

تتزامن مداولات المجلس هذه المرة مع خواتيم عام ٢٠٠٨ واستقبال عام جديد يستشرفه السودان بعزيمة ماضية على طريق طي صفحة النزاع في دارفور في أقرب الآجال، خاصة وأن بين يدينا خطة وطنية متكاملة وشاملة، هي مقررات وتوصيات منبر مبادرة أهل السودان التي سبق أن أكدت لمجلسكم الموقر، ليست جهدا معزولا أو موازيا للجهود الدولية والإقليمية، إنما هي ترجمة عملية لموقف وطني جامع لأحزاب السودان السياسية، حكومة ومعارضة. وهي بمثابة قائدة الارتكاز للجهود الإقليمية الواعدة والمبشرة، متمثلة في المبادرة الأفريقية العربية بقيادة دولة قطر الشقيقة، متحدة ومتناسقة مع تفويض الوسيط المشترك، جبريل باسولي، وصولا إلى سلام عاجل مع بواكير العام المقبل، إذا ما وجدت هذه المبادرات جميعها آذانا صاغية لدى الحركات المسلحة الرافضة لخيار السلام.

كما أود أن أحيط هذا المجلس علما بأن تطبيع العلاقات مع الجارة الشقيقة تشاد يسير بصورة جيدة، وسيكون لذلك مردود إيجابي فيما يتصل بتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في دارفور. ولسنا بحاجة إلى تذكير مجلس الأمن بالدور المتوخى منه في دعم هذه الجهود ورفدها بما يلزم من تحرك عاجل وجاد مع قادة الحركات المسلحة. إننا نأمل أن يقوم مجلسكم الموقر أيضا بدعوة السيد باسولي قريبا هنا إلى نيويورك لاستعراض عمله خلال الفترتين الماضية والقادمة. ونأمل أن يأتي السيد باسولي لاستعراض جهود التسوية السلمية قريبا هنا في هذا المجلس.

المحور الثالث من التقرير المعروض عليكم الذي يستعرض موقف نشر العملية المختلطة في دارفور، يؤكد بجلاء، لا يقبل التأويل، أن حكومة السودان قد أوفت بكامل ما عليها من التزامات فيما يتصل بالتعاون وتسهيل نشر العملية المختلطة في دارفور. وقد أحيط مجلسكم علما، خلال المداولات السابقة وخلال هذه الجلسة، بالجهود الكبيرة التي تبذل لتسهيل نشر العملية، حيث تم الاتفاق على إنشاء مكتب ارتباط تنسيقي مع العملية المختلطة، مقره الفاشر، برئاسة مسؤول رفيع ويضم في عضويته جميع مؤسسات وأجهزة الدولة لضمان انسياب الإجراءات وسرعتها، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه. كما أن الاجتماع الثاني للآلية الثلاثية، الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والذي حدثتكم عنه السيدة مالكورا، قد تم فيه الاتفاق على كل الترتيبات المتعلقة بمتابعة وتنفيذ مقررات الاجتماع السابق، بما في ذلك التجهيزات التحضيرية لنشر المروحيات التكتيكية. ولم يعد هناك من سبيل للحديث بعد الآن عن تعقيد من جانب حكومة السودان في الجوانب المتصلة بالنشر. وأود أن أؤكد

التزام حكومة بلادي الكامل بالتعاون المتصل مع الأمم المتحدة لتنفيذ نشر ٦٠ في المائة بنهاية هذا العام و ٨٠ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٩.

ونود التأكيد أمام هذا المجلس على التزام بلادنا الكامل بإعلان وقف إطلاق النار الذي أعلنه السيد رئيس الجمهورية، والسير قدما به. ونجدد التأكيد على التزام البلاد الكامل بإعلان وقف إطلاق النار والسير قدما به.

إن بعض الحركات والعصابات واللصوص قد قصدوا تنفيذ سلسلة من الهجمات على مواقع الشرطة بمجرد إعلان الحكومة لوقف إطلاق النار، وذلك بغرض استفزازها.

ونأمل أن يقوم مجلس الأمن بدوره في الضغط على الحركات المسلحة لقبول وقف إطلاق النار الذي ظل مطلبا ثابتا لهذا المجلس الموقر في بياناته وقراراته السابقة كافة.

وفيما يتعلق بالمحور الإنساني، فإننا نشكر للسيد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، جون هولمز، كونه كان واضحا ومباشرا عندما أكد في إفادته أمام هذا المجلس بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر الجاري أن المجموعات المسلحة في دارفور أصبحت تستهدف مركبات وقوافل العمل الإنساني في دارفور بغرض النهب والسطو على السيارات، التي تؤخذ لتباع عبر الحدود بصورة روتينية.

وعليه، فإن أي حديث عن إعاقة العمل الإنساني يجب أن يستند إلى هذه المعطيات والممارسات التي أصبحت حرفة للحركات المسلحة في دارفور.

أما فيما يتعلق بحكومة السودان، فإننا نحمد لتقرير الأمين العام الذي أمامكم أنه قد رحب في الفقرة ٤٢ منه بإعلان حكومة السودان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي تمديد فترة السماح لتيسير تقديم المساعدات الإنسانية في دارفور حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. كما أنه لا بد لي من الإشارة هنا إلى التقرير المرحلي الذي قدمته حكومة السودان في مفتتح ورشة العمل التي ضمت الأمم المتحدة والمانحين في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والذي أودعناه مجلسكم هذا. وهو تقرير يعكس بوضوح الجهود التي تقوم بها حكومة السودان في المحور الإنساني.

إن الإيجابيات المتعددة التي شهدتها الفترة السابقة على المحاور كافة، والتعاون التام الذي ظلت تبديه حكومة السودان ينبغي أن يجدا تقدير ودعم هذا المجلس. كما يتعين على مجلسكم الموقر إبعاد مسيرة السلام عن أي مخاطر أو مغامرات طائشة، كالتي أقدم عليها مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية. ويعلم مجلسكم الموقر أن هذا الأمر قد نادى به الاتحاد الأفريقي، وهو الشريك الأساسي للأمم المتحدة في دارفور، كما نادت بضرورة تجنيب السلام جميع المخاطرات المنظمات الإقليمية والدولية كافة.

إننا إذ نجدد تعاوننا مع مجلس الأمن لَنأمل أن يسجل المجلس للتاريخ أنه قد انحاز للسلام والاستقرار في السودان، وأنه في طريقه لأن يجعل عام ٢٠٠٩ عاما للاستقرار في بلادنا وفي المنطقة جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفِعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.